لما خلق الكافر والفاسق ان الاصلح في حقه ان لا يخلقه حتى لا يكون مكلفا
لم يتأت منه الاخر ٥ وايضا الاصلح في العباد ان لا يخلقهم في الجنة فلو وجب عليه
تعالى الاصلح لما خلقهم في الدنيا وبالجملة فلو وجب عليه تعالى الاصلح
لما وجدت محنة ولا نبوة ولا اخروية ٥ واما الخمس منها فرد فقد يجب
الشيخ الاشعري شيخ اهل السنة رضي الله تعالى عنه وبين الجبائي شيخ
المعتزلة في مسئلة مراعات الاصلح قال الشيخ الاشعري رضي الله تعالى
عنه للجبائي ما تقول في ثلاثة اخوة مات احدهم قبل البلوغ والاخر اما
بعد البلوغ كافرا والاخر مات بعد البلوغ مومنا فقال الجبائي اما الصغير
في الجنة واما الكافر الكبير في النار واما الكبير المومن في اعلى درجات العلى
فقال له الشيخ الاشعري ما قول الصغير لو قدر به في الجنة عرفت درجة الكبير المو
من فقال انه الجبائي يقول له ان بعد ما قدر عمله يقول الشيخ من جنته علا من
هيهات ان يكون لي رتبا كرتبة الاصلح ٥ حقق ان تكون في حيث حتى اصل بالعمل
الى درجته العليا فقال الجبائي في جوابه ان يقول الله تعالى علمت انك لو بقيت
الوسع التكليف لكفرت فاخلقك في النار والاصلح في حقك موتك صغيرا
كما بعلمت بك لسلامتك من الخلود في النار الذي هو اعظم غنيمة فكيف
وقد رزقك علوا لك مالا يخيف من نعيم الجنة فقال له الشيخ رضي الله
تعالى عنه فاذا يقوم الثالث الذي مات كبيرا كافرا بان يقوم كما قدرت
كان لكفره يعتذر الى الله تبارك وتعالى ويقول يا ربنا كنا وظهرت منك بما في
مرتبة هذا الصبي فما الذي منعك منا فيغير التكليف وقد علمت منا
الكفر بعد كما بعلمت بهذا الصبي فيبقى الجبائي ولم يقدر ان يجيب بكلمة
فقال له الشيخ رضي الله تعالى عنه وقد هجم الشيخ في العقيدة فقال

ثم قال رضي الله تعالى عنه ان يجوز لحكام ما الجلال ميزان الاعتزال ومن الا
له العقلية ايضا اشار اليه المولف في هذه الابيات وهو قوله عن
« ومن له الفلك على الاطلاق له التصرف بالامر مطلقا و
« يكون آمرا وايجابه عليه « واستحال منكر لديه
« الفلك الجائر فتستحيلا « اوواجبا وليس واقعا قوله
شرح يعني ان الله العظيم لما تفرد بوجوب الوحدانية له وعموم قدرته وارادته
لجميع الممكنات لزم ان يكون له الملك وحده مطلقا غير مقيد بنوع من الممكنا
ت كالصلاح والاصلح وغيره وحقيقة الملك المطلق هو صحة التصر
ف التام العام بلا حجر فالملك المطلق يقتضي حقيقة التصريف وايجابه
اشار المصنف بقوله ومن له الملك على الاطلاق له التصرف بالامر مطلقا
في يمكن له التصرف التام والعام يقتضي وجوب ايجابه وجوبا عموم
قدرته وارادته لجميع الممكنات فصح جاز وعقلا يستلزم هذا التصر
ف انه لا يجعل جاز كالتصرف الجائز الذي يكون للملوك من العبيد
فانهم لا يشتغلون له ولا نعم وانما هو لجعل انه لم يجز عنهم تبارك
وتعالى من التصرف الجائز ما شاء ويعزلهم عن كل تصرف متى شاء واذا
عرفت عموم ملكه تبارك وتعالى للاشياء ولزم انه لو وجب فعل
عليه مهما كان اصلح واصلح واستحال عقلا كفعل الصلاح والا
صلاح لانقلب الجائز الذي هو الصلاح كالمعصية والكفر مستحيلا او
نقلب الجائز الذي هو الصلاح والاصلح واجبا وذلك يستلزم قلب حقيقتها
وهو مستحيل ايضا فالمستحيل لا يقع وقوعه وقد شاهدنا تلك
الصلاح والاصلح يكثر في العباد قال قال ذلك المشاهد انما وقع من
العباد

Copyright © King Saud University